مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــرام
التاريخ : ١٩٧٨/٦/٢٧

حول ضوابط الممارسة الديمقراطية

لا شك أن القيم السياسية وأنظمة الحكم الديمقراطية التى ورثها العالم عن القرن التاسع عشر .. لم تعد صالحة ولا مناسبة لمسايرة العصر لتفسير الظروف الاقتصادية والاجتماعية . .

واذا كانت الديمقراطية الغربية هى حكومة الاغلبية

.. فعلى الجانب الاخر فى الشرق .. فان الديمقراطية هى فى خدمة الاغلبية .. والاغلبية هنا هى البروليتاريا وكلا النوعين من الديمقراطية لم يعد صالحا أو مسايرا للمجتمع الدولى وعلى الخصوص لا يساير او يتواكب مع مجتمعنا المصرى الذى يواجه تحديين رئيسيين :

□ **الاول** : وهو التحرير « تحرير كل الاراضى العربية المحتلة » ..

□ **الثانى** : وهو التنمية الشاملة ..

ولانجاز المهمتين .. فان الامر يحتم الاعتماد على قوتنا الذاتية .. وهذا لن يتأتى الا بمشاركة الجماهير مشاركة ايجابية فى التخطيط وفى التنفيذ وفى حشد الطاقات واطلاق الملكات من أجل الخلق والابداع والابتكار .. اعمالا للمادة ٦٢ من الدستور التى جعلت من مساهمة المواطن فى الحياة العامة واجبا وطنيا ..

وبذلك نعطى لديمقراطيتنا المصرية ابعادا جديدة لا تقتصر فقط على الممارسة السياسية الحزبية .. بل تتعداها الى آفاق العمل الوطنى فى كل مجالاته الاجتماعية والاقتصادية والادارية ..

ان تحقيق الديمقراطية وازدهارها رهن بالسيطرة على التنظيمات البيروقراطية التى تقوم بتنفيذ السياسة العامة للدولة والتى تقوم ايضا بتنفيذ القوانين .. بحيث يمكن اخضاعها لرقابة شعبية فعالة تمنع وتحد من ظهور أية طبقة جديدة ذات نزعات مسيطرة تهدف الى تجميع أكبر قدر من السلطات على حساب مجتمعنا ..

من هذا فان ضوابط الديمقراطية المصرية لابد وأن تتسع لتشمل العمل السياسى ، الادارة المحلية ، ادارة المؤسسات والهيئات وكذا التنظيمات الجماهيرية والشعبية ..

● لقد كان من ضمن شروط الترشيح لتمثيل المواطنين فى كل المؤسسات عضوية الاتحاد الاشتراكى .. التى كانت تستوجب شروطا ومواصفات خاصة لصاحب العضوية العاملة ..

وسواء اعملت هذه الشروط او لم تعمل .. فلقد كانت احدى الضمانات التى من خلالها أمكن التحكم فى قبول الترشيح للمواقع القيادية .. ومع تسليمنا بأنها كانت قيدا على الممارسة الديمقراطية الا انها فى بعض الحالات كانت عاصما من طرح اشخاص او افراد لا يؤمنون بتحالف قوى الشعب العاملة ..

وبقيام الاحزاب بديلا عن تنظيمات ومستويات الاتحاد الاشتراكى سقط هذا القيد .. دون بديل يتناسب وطبيعة المرحلة مما جعل كل الهيئات والمؤسسات ترفع هذا الشرط من لوائحها وقوانينها ..

واذا كان قانون الاحزاب قد عالج هذه الجزئية بالنص على مجموعة من الضوابط والمبادىء لتأسيس الاحزاب كشخصيات اعتبارية .. الا انه لم يتطرق الى الضوابط السلوكية التى يجب أن تتوفر فى الافراد المؤسسين او المنتمين للاحزاب ..

● وبصدور قانون حماية الجبهة الداخلية .. أمكن ابعاد الاشخاص الذين تسببوا فى افساد الحياة السياسية فيما قبل ١٩٥٢ وكذا مراكز القوى الذين حوكموا فى ١٥ مايو ١٩٧١ .. وهو بذلك قد وضع يده على هؤلاء الافراد من خلال مواقف تاريخية ثابتة .. أما فيما يتعلق بمستقبل الممارسة الديمقراطية فى شتى نواحيها .. فلم يقدم ضوابط محددة تمكن من حماية الجماهير وحماية المجتمع من أمثال هؤلاء الذين يتسربون الى المواقع القيادية كلما سنحت الفرصة لهم ..

● مما تقدم يتضح اننا محتاجون اليوم الى ميثاق شرف جديد يحدد بوضوح مواصفات وسلوكيات المواطن الذى يحق له شرف تمثيل المواطنين فى كل المستويات وفى كل المؤسسات ..

● ميثاق شرف يلزم كل من يعرض نفسه للعمل العام .. سواء كان

عملا تنفيذيا أو سياسيا أو أى عمل يؤثر فى الرأى العام ..

● ان ضوابط الميثاق المطلوب ان تخرج عما استقر عليه ضمير الامة هى : ـ

* الحفاظ على مبادىء ثورتى ٢٣ يوليو و ١٥ مايو .

* دعم الوحدة الوطنية وتحالف قوى الشعب العاملة .

* السلام الاجتماعى .. وحل المشاكل سلميا .

* القيم الروحية والدينية كمنهاج للفكر الانسانى .

* الاشتراكية الديمقراطية كفكر وايديولوجية .

● وحتى نستطيع أن نطبق هذه المبادىء .. وحتى نستطيع أن نحقق من توافق سلوكيات المرشحين والقيادات والميثاق المقترح ..

اولا : اللجنة المركزية :

فى حدود الدستور والقانون .. فان اللجنة المركزية برئاسة رئيس الدولة منوطة بتولى الاختصاصات موضوع ميثاق الشرف المقترح باعتبارها تجسيدا لتحالف قوى الشعب العاملة وباعتبارها بيت العائلة الذى يضم كل قيادات العمل السياسى والشعبى والتنفيذى .. ولها فى ذلك :

[أ] التربية السياسية :

ـ تتولى اللجنة المركزية وضع الاطار العام للبرامج التثقيفية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية التى تتناسب وتتدرج وفق احتياجات شرائح المجتمع .. ولها أن تؤديها بنفسها أو من خلال المؤسسات والمنظمات الجماهيرية الممثلة فيها ..

[ب] المنظمات الجماهيرية :

باعتبار أن اللجنة المركزية هى بيت العائلة ومنبرها فيجب على كل المنظمات الجماهيرية والاحزاب الممثلة فيها أن تقدم بيانا سنويا عن مسار عملها وانجازاتها والمعوقات التى يمكن أن تصادفها .. بل وأسماء الاعضاء الذين قدموا وأسهموا فى العمل والعطاء الوطنى .. وبذلك يمكن للشعب أن يطلع على نشاط هذه المنظمات بما يمكن من ترشيد مسارها وبما يمكن من اثابة أو عقاب القائمين عليها .. كذلك فان هذه البيانات بما تحويه من معلومات سوف تعمل على حل المتناقضات سلميا داخل بيت العائلة .. وهى بذلك ستكون الجمعية العمومية عن طوائف الشعب المختلفة ..

[ج] الترشيحات القيادية :

للجنة المركزية أن تراجع بيانات المرشحين لكل المواقع القيادية من واقع اقراراتهم .. ولها بل عليها اعلام الناخبين والجماهير بمواقف من يثبت لها عدم تميزه أو عدم التزامه بميثاق العمل الوطنى .. ولن تقوم بأى حال بالشطب أو الحذف ولكن ستقوم بالتبيان والتوضيح ويبقى الامر لاصحاب الرأى لتقرير ما يرونه تجاه المرشحين .. وبذلك يمكن الحد من قيادات الصدفة أو القدرة المالية أو النزعات القبلية أو الاستناد الى السلطة ..

□ ثانيا : قانون الاحزاب :

● استقر الرأى على نظرية الاشتراكية الديمقراطية كايديولوجية ارتضاها الشعب المصرى كمنهاج لعمله السياسى والاجتماعى والاقتصادى وبذلك فانه لا مكان لاحزاب تقوم على تباين فى الفكر ..

ومن ثم فان المناسبة الحزبية والبرامج يجب أن تتجه الى الاساليب والتطبيق حتى لا تتوه فى فلسفات وجدليات .. وأن تكون قوة الحزب وجماهيريته مرهونة بما يقدمه من عطاء وبما يستطيع أن يحشده خلفه من جماهير تعطى وتقدم جهودا ذاتية وتطوعية لمواجهة تحدى التنمية الشاملة ورفع مستوى معيشة الافراد ..

● لضمان جدية الاحزاب التى ستقام فى السنة النهائية للدورة البرلمانية الحالية .. يجب رفع النصاب العددى للمؤسسين الى ٢٥٠٠ عضو بحيث لا يقل عدد الاعضاء بكل محافظة عن ١٠٠ عضو وذلك حتى لا تقوم أحزاب على أساس اقليمى أو محلى

● فيما يتعلق بالصحف الحزبية والتزامها بقانون المطبوعات فانه يجب مراجعة الاجازة الممنوحة لاحزاب السنة النهائية للدورة البرلمانية بحيث لايسمح للحزب الذى لا يحقق عشرة نواب على الاقل باصدار الصحف ولكن يسمح له باصدار النشرات والمطبوعات التى تعاونه فى الحشد والتجميع والاعلام عن مرشحيه .. حتى لا تستمر صحف الاحزاب لم تحصل على السند الجماهيرى لاستمرارها .

● ان اقامة الاحزاب تحتاج الى دعم مالى واذا ما ترك المواطنون الشرفاء الذين لا يملكون المال الوفير دون رعاية ودعم فى البداية سيظل القادرون ماليا فقط فى الساحة .. لذلك ودعما للعمل الديمقراطى .. فان بيت العائلة له ان يساعد الاحزاب عند ميلادها لتخرج نظيفة وقادرة ..

□ **ثالثا : فى مجال تدعيم الديمقراطية :**

● ان القرية المصرية تعتبر مسرحا رائدا لتطبيق الديمقراطية المباشرة لذلك فان التوسع فى الاستفتاء الشعبى من قبل المجالس المحلية بدعوة أبناء القرية مرة كل شهر لدراسة وتدبير مشاكلهم سيعمل على تدريب المواطنين على العمل السياسى واشراكهم فى صنع القرارات المتصلة بحياتهم ..

كما أن علنية كل الجلسات التى تقيمها كل التنظيمات الجماهيرية والاحزاب واتاحة الفرصة لكل من يرغب فى الحضور والاستماع .. فضلا عن الزام الهيئات والمنظمات بنشر قراراتها بالطرق المتاحة وفى الاماكن المطروقة .. أو فى وسائل الاعلام المختلفة سيؤدى الى رفع مستوى الوعى الجماهيرى وابراز دور القيادات الوطنية فى جميع مجالات الحياة ..

ونحن متقدمون على بناء قوتنا الذاتية ... ونحن متقدمون على رسم مستقبلنا .. نحتاج الى كل الاراء الطاهرة ونحتاج الى كل عطاء وطنى ولن تستطيع مصر تخطى مشاكلها الا بعطاء أبنائها ولن تتمكن من الخروج من بعض مظاهر السلبية واللامبالاة فى بعض مواقع عملنا الا بحشد كل الطاقات .. والا باعمال الضمير الوطنى ..

من هنا فان سياسة الباب المفتوح .. والنزول الى المواقع الجماهيرية .. وتحسس النبض ، ومشاركة الجماهير فى صنع قراراتها هو الكفيل ببناء مصر المستقبل .. مصر الامل .. مصر الرخاء . □

عبد الحليم منصور

عضو اللجنة المركزية